



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies



الاقتصاد السوري خلال النصف الأول من 2026 نمو غير متوازن وضغوط هيكلية متواصلة

تقرير خاص

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران هو مركز تفكير وتطوير للسياسات العامة، تأسس عام 2013، ويعمل اليوم من مقره الرئيسي في دمشق. ويشكّل البرنامج المعرفي-السياساتي في المنتدى السوري، باعتباره منظمة مستقلة وغير حكومية تعمل في الشأن السوري.

لا يقتصر عمل المركز على إنتاج المعرفة أو الأوراق السياسيّة، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام المباشر في تصميم حلول سياساتية عملية وقابلة للتطبيق، تدعم صُنّاع القرار في مواجهة التحديات الأمنية والتنمية والسياسية والمجتمعية المعقّدة. ويقوم المركز بدوره عبر إنتاج تحليلات معمّقة وتراكمية، وتعزيز الحوار المجتمعي، والتفاعل التقني مع مؤسسات الدولة والفاعلين، بما يسهم في دعم الاستقرار وبناء الدولة وتعزيز فعالية المؤسسات وتمكين المجتمع. ويعمل المركز عبر شبكة واسعة من الباحثين والخبراء داخل سوريا وخارجها، من خلال تفاعل مهني وتقني مع مؤسسات الدولة وصنّاع القرار، بما يعزّز دوره في تطوير السياسات العامة وإسناد عملية التحول الوطني.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 16 آب / أغسطس 2026

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري



المحتويات

2	ملخص تنفيذي.....
4	تمهيد.....
4	النتائج المحلي الإجمالي: نمو قطاعي غير متوازن
5	سوق العمل والدخل: هشاشة وتحولات.....
7	التضخم والفقر: موجة تضخمية و آثار ملموسة
9	الميزان التجاري: استيراد متنامٍ وشركاء تجاريون جدد
11	سعر الصرف والإنفاق العام.....
13	خلاصة تحليلية.....

ملخص تنفيذي

- نمو قطاعي غير متوازن: تظهر مؤشرات النصف الأول من عام 2026 تحسناً في النشاط الاقتصادي، لكنه متفاوت قطاعياً، لتسجل قطاعات البناء والتشييد والتجارة والنقل والاتصالات والطاقة أداء أفضل، مقارنة بقطاعات إنتاجية كالصناعة والزراعة؛
- سوق العمل لا يواكب وتيرة التعافي: تتفاوت تقديرات البطالة بصورة كبيرة، بما يعكس فجوة جوهريّة في البيانات، بينما تستمر اختلالات أكثر عمقاً، من بينها انتشار العمالة غير الرسمية، وانخفاض مشاركة النساء، وضعف قدرة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التوسع وتوليد فرص عمل. كما تضيف عودة اللاجئين والنازحين ضغوطاً جديدة على أسواق العمل والخدمات المحلية؛
- تحسن الأجور دون تحسن في مستويات المعيشة: لا يزال تحسن الدخل الاسمية غير كاف لإحداث تحسن مماثل في القوة الشرائية ومستويات المعيشة. وعلى الرغم من زيادة دخول الأسر والأجور واتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات لرفع رواتب العاملين، تبقى سورية مصنفة ضمن الاقتصادات منخفضة الدخل، فيما تستحوذ الأجور والرواتب على حصة كبيرة من الإنفاق العام؛
- عودة الضغوط التضخمية مع تغير محركاتها: عاود التضخم الارتفاع في الأشهر الأولى من عام 2026، ليقدّر التضخم السنوي بنحو 27.5% في نيسان 2026، مع انتقال نسبي من تضخم مرتبط بسعر الصرف ونقص السلع، إلى ضغوط ناتجة عن تكاليف الخدمات والطاقة والرسوم وإعادة التسعير؛
- استمرار هشاشة مستويات المعيشة: ارتفعت خطوط الفقر بنحو 15% في المتوسط بين كانون الثاني ونيسان 2026، مع تسجيل مستويات مرتفعة في دمشق وريفها وحلب وحمص وإدلب. وتزداد حساسية الأسر للصدمات السعرية في ظل استحواد الغذاء على نحو 52.5% من إجمالي إنفاق الأسر خلال عام 2025؛
- تراجع التمويل الإنساني يزيد الضغوط على الأسر: لا يزال نحو 15.6 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، في وقت لم يتجاوز فيه تمويل الاستجابة الإنسانية 40% من الاحتياجات المقدرة، بما يقلص قدرة المساعدات على تعويض ضعف الدخل والحماية الاجتماعية؛
- توسع تجاري تقوده الواردات وشركاء تجاريين جدد: شهدت التجارة الخارجية توسعاً متنامياً، لكن هيكلها ما يزال مختلاً لصالح الواردات. تجاوز وزن الواردات خلال النصف الأول من عام 2026 مستواه المسجل خلال كامل عام 2025 بنحو 35%، في حين ظلت الصادرات محدودة نسبياً. يعكس ذلك من جهة تحسن انسيابية التجارة وتوافر السلع ومستلزمات الإنتاج، لكنه يكشف من جهة أخرى استمرار ضعف القاعدة الإنتاجية والقدرة التصديرية والاعتماد المرتفع على الخارج. أيضاً، تظهر البيانات المتاحة تعزيز العلاقات التجارية مع تركيا والصين ودول الجوار والخليج، بما يشير إلى إعادة اندماج تدريجي لسورية في الأسواق الإقليمية والدولية؛

- تحسن الصادرات لا يزال متفاوتاً ومحدود القيمة المضافة: توسعت الصادرات إلى بعض الأسواق العربية، إلا أن جزءاً من نموها مرتبط بالمواد الأولية والسلع منخفضة التصنيع، ما يحد من أثرها الإنتاجي والتشغيلي؛
- استمرار الضغوط على الليرة السورية: لم تنعكس الإصلاحات النقدية واستبدال العملة حتى منتصف العام في استقرار مستدام لسوق الصرف. إذ استمرت الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، وتراجعت قيمة الليرة أمام الدولار بنحو 9.4% وفق السعر الرسمي وبنحو 14.8% في السوق الموازية بين كانون الثاني وحزيران؛
- سياسة مالية توسعية: ارتفع الإنفاق العام بحسب تقديرات موازنة 2026، وتحولت الموازنة من فائض محدود في 2025 إلى عجز مقدر بنحو 1.8 مليار دولار، ورغم حاجة مرحلة التعافي إلى توسع الإنفاق، فإن استمرار هيمنة الإنفاق الجاري والأمني على حساب الإنفاق الاستثماري قد يحد من الأثر التنموي لهذا التوسع؛
- تحسن وتنوع مصادر الإيرادات العامة: تحسن حجم الإيرادات العامة وتنوعت مصادرها، لكن استدامتها تظل موضع اختبار. ارتفعت مساهمة النفط والموارد المرتبطة بأملاك الدولة، بالتوازي مع نمو الإيرادات الضريبية بالقيمة المطلقة. ويوفر ذلك حيزاً مالياً إضافياً للحكومة، لكنه يزيد أهمية بناء قاعدة ضريبية مستقرة وتجنب الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والإيرادات غير الضريبية المتقلبة؛
- تحدي الانتقال من انتعاش الأسواق إلى التعافي الإنتاجي: تظهر المؤشرات تحسناً تقوده التجارة والطلب والتوسع المالي وبعض القطاعات، بينما يتطلب التعافي المستدام توسيع الاستثمار والإنتاج والصادرات ذات القيمة المضافة وخلق فرص العمل.

تمهيد

خلال النصف الأول من عام 2026، شهد الاقتصاد السوري جملة تحولات، ارتبطت بمحاولات إنعاش قطاعات الاقتصاد عقب سنوات من العزلة الخارجية والعقوبات، والانكماش وتآكل القاعدة الإنتاجية، كذلك مواصلة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتطوير الروابط التجارية، إلى جانب تغيرات طرأت على السياسات المالية والنقدية. بالمقابل، استمرت الاختلالات الهيكلية في سوق العمل والقطاعات الإنتاجية والميزان التجاري، بالتوازي مع موجة تضخم وتراجع لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي.

يغطي التقرير ست مجالات أساسية مترابطة: الناتج المحلي الإجمالي؛ سوق العمل والدخل؛ التضخم والفقر؛ التجارة الخارجية؛ سعر الصرف والمالية العامة. ونظراً لمحدودية البيانات الاقتصادية المحدثة والمتكاملة عقب سقوط نظام الأسد، وتفاوت التقديرات الصادرة عن الجهات الحكومية وغير الحكومية، يعتمد التقرير أسلوب الرصد والمقارنة للمؤشرات الاقتصادية والقطاعية الصادرة عن جهات متعددة، تشمل أخبار وتصريحات مسؤولي الحكومة السورية، إلى جانب التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي، والبيانات الرسمية الصادرة عن الدول التي تربطها بسورية علاقات اقتصادية وتجارية، فضلاً عن التقارير الصادرة عن مراكز بحثية ومواقع اقتصادية متخصصة. لا يقدم التقرير تقييماً شاملاً للاقتصاد السوري، وإنما إحاطة اقتصادية عامة للأشهر الستة الأولى لعام 2026 مع المقارنة بمراحل زمنية سابقة، في محاولة لتلمس طبيعة التعافي الجاري في قطاعات الاقتصاد، والاختلالات والتحديات التي ما تزال تواجه الاقتصاد السوري.

الناتج المحلي الإجمالي: نمو قطاعي غير متوازن

قدر صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد السوري بنسبة تجاوزت 10% لعام 2026، مدفوعاً بتحسين الزراعة وإنتاج النفط والغاز وتوفير الكهرباء والتجارة والخدمات، فضلاً عن عودة اللاجئين وتزايد أعداد الزوار والإنفاق الحكومي.⁽¹⁾ تتقاطع هذه التقديرات مع توقعات وزير المالية السوري، الذي أشار إلى إمكانية تسجيل الاقتصاد نمواً بنحو 11.3% خلال عام 2026⁽²⁾، مع ذلك، لا تزال البيانات التفصيلية والمنهجيات التي تستند إليها هذه التقديرات محدودة وغير واضحة، ما يجعل من الصعب تقييم مصادر النمو ومدى استدامته، ولا سيما في ظل غياب بيانات حديثة ومتكاملة للحسابات القومية.

بانتظار صدور تقديرات إضافية ومستقلة لأداء الاقتصاد السوري خلال عام 2026، تبرز أهمية مقارنة التباين الذي شهدته تقديرات النمو لعام 2025، إذ قدر البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1% خلال عام 2025 بعد انكماش بنحو 1.5% في عام 2024⁽³⁾، في حين جاءت تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات أكثر تحفظاً، إذ أشارت

(1) بعثة صندوق النقد الدولي تختتم زيارتها إلى سورية، صندوق النقد الدولي، 04 آب 2026. <https://shorturl.at/Z6shL>

(2) وزير المالية لسانا: توقعاتنا بنمو الاقتصاد 11.3% وإيرادات تتجاوز 8 مليارات دولار في 2026، سانا، 10 آب 2026. <https://shorturl.at/z6y9U>

(3) البنك الدولي، تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا، 07 تموز 2025. <https://shorturl.at/zjsAm>

إلى نمو بنحو 0.3% مقارنة بعام 2024⁽⁴⁾، بالوقت الذي قدرها فيه وزير المالية السوري بـ 4%. بانتظار توافر بيانات حكومية حول التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2025، يمكن الركون للتقديرات الصادرة عن البنك الدولي والمركز السوري لبحوث السياسات حول أداء قطاعات الاقتصاد السوري بين عامي 2010-2025⁽⁵⁾، وبمقاطعتها يظهر تراجع أداء عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية كالزراعة والخدمات الحكومية، تحت ضغط موجات الجفاف وارتفاع كلف الإنتاج، وإعادة تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة خلال المرحلة الانتقالية. بالمقابل، سجلت قطاعات البناء والتشييد والتجارة الداخلية والنقل والاتصالات والنفط والكهرباء أداءً إيجابياً، يمكن رده إلى جملة من العوامل المتداخلة أبرزها؛ عودة أعداد من اللاجئين والنازحين وما رافقها من طلب على السكن والسلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن الإجراءات الحكومية لتشيط الأسواق وتسهيل حركة التجارة الخارجية، وإنعاش قطاع الطاقة عبر استثمارات خاصة وشراكات إقليمية ودولية.

سوق العمل والدخل: هشاشة وتحولات

تكشف التقديرات المتباينة لمعدل البطالة عن صعوبة تكوين صورة متكاملة لسوق العمل السوري، في ظل محدودية البيانات واختلاف التعريفات والمنهجيات المستخدمة. تجاوز معدل البطالة 24% وفق تقديرات أولية لمنظمة العمل الدولية⁽⁶⁾، في حين قدرها البنك الدولي بنحو 14% في عام 2025. تبدو هذه التقديرات متفائلة مقارنة بالتقديرات الحكومية، إذ قدرها صندوق التنمية السوري، في تقريره للربع الأول لعام 2026، بأكثر من 50%.⁽⁷⁾ يعكس هذا التفاوت الكبير في التقديرات، استمرار فجوة البيانات المتعلقة بسوق العمل السوري، فضلاً عن الاختلاف المحتمل في تعريف البطالة والقوة العاملة، ونطاق التغطية الجغرافية بين المصادر المختلفة.

يمثل سوق العمل أحد المؤشرات الأساسية لقياس مسار التعافي الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؛ فارتفاع معدل البطالة، وضعف خلق فرص العمل، وتسريح العاملين لا تقتصر آثارها على النشاط الاقتصادي والدخل الأسري، وإنما تمتد إلى مستويات الثقة والاستقرار والتماسك المجتمعي. وفي هذا السياق، تكشف التقارير الدولية والبحثية عن استمرار هشاشة بنيوية في سوق العمل السوري، في ظل مجموعة من الاختلالات المتراكمة التي تفاقمت بفعل سنوات الصراع والتحولت الاقتصادية والمؤسسية اللاحقة. تتمثل أبرز هذه الاختلالات في الانتشار الواسع للعمالة غير الرسمية، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى انتشار واسع للعمالة غير الرسمية مع افتقاد نحو 83% من العمالة للتنظيم والحماية، بالتوازي مع انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، إلى جانب زيادة عمالة الأطفال، وضعف قدرة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) على النمو وخلق فرص العمل⁽⁸⁾. تزداد الضغوط على سوق العمل مع عودة

(4) المركز السوري لبحوث السياسات، التعافي الخطابي والركود الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في سوريا، 24 آذار 2026. <https://shorturl.at/47IXp>

(5) للمزيد مراجعة، البنك الدولي، تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا. كذلك، المركز السوري لبحوث السياسات، التعافي الخطابي والركود الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في سوريا. مراجعة سابقة.

(6) ارتفاع نسب البطالة في سوريا.. ما هي خطة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمعالجة هذه المشكلة؟ قناة الإخبارية السورية، 04 أيار 2026.

<https://www.youtube.com/watch?v=cSndQiB8lwg>

(7) تقرير الربع الأول 2026، صندوق التنمية السوري. <https://sl1nk.com/5zzwzq>

(8) Syria: Promoting decent work in time of transition ILO's programme of Support (POS). October 2025. <https://shorturl.at/4mvyj>

أعداد كبيرة من السوريين من دول الجوار وعودة نازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية (عودة نحو 1.67 مليون سوري من دول الجوار، إلى جانب استقرار 1.9 مليون نازح داخلي في مناطقهم الأصلية⁽⁹⁾)، بما يرفع حجم العرض من العمالة والطلب على فرص العمل والخدمات في الاقتصادات المحلية.

تكشف البيانات كذلك عن إعادة توزيع للعمالة بين القطاعات الاقتصادية، بما يعكس التحولات التي طرأت على بنية الاقتصاد السوري بفعل إرث الصراع والسياسات الحكومية. بحسب بيانات مجموعة البنك الدولي، تراجعت حصة العاملين في القطاع الصناعي 31% عام 2011 إلى 25% عام 2025، في حين ارتفعت حصة العاملين في قطاع الخدمات من 55% إلى 59% خلال الفترة نفسها، بما يشير إلى استمرار انتقال العمالة باتجاه الأنشطة الخدمية، مقابل تراجع الوزن النسبي للأنشطة الإنتاجية.

في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وموجات التسريح الوظيفي، وضعف شروط العمل اللائق، إلى جانب ثغرات إنفاذ تشريعات العمل ومحدودية أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي وضعف التنسيق المؤسسي، يمكن أن يتحول سوق العمل إلى مصدر للمظالم والاحتقان الاجتماعي. برزت بعض مظاهر ذلك في الاحتجاجات والإضرابات العمالية ذات المطالب المرتبطة بالأجور وظروف العمل والأمان الوظيفي، إذ شهد شهر حزيران، على سبيل المثال، إضرابات عمالية في عدد من المنشآت الصناعية في ريف دمشق، شملت قطاعات الصناعات الدوائية والسيراميك والمنظفات.⁽¹⁰⁾

يظهر التفاوت القطاعي أيضاً في مستويات الأجور والطلب على العمالة. فقد ارتفع الأجر اليومي للعامل في قطاع البناء من 4 دولارات إلى ما بين 7-12 دولار أمريكياً، مدفوعاً بانتعاش نشاط البناء والتشييد وارتفاع الطلب على العمالة المرتبطة بإعادة التأهيل والإعمار. في المقابل، لم يتجاوز الأجر اليومي للعامل الزراعي 5.5 دولارات، رغم أن الزراعة والأنشطة المرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية ما تزال تستوعب ما بين 15-20% من القوة العاملة⁽¹¹⁾. يعكس ما سبق، تعافياً متفاوتاً في الطلب على العمالة بين القطاعات، بالتوازي مع تفاوت إنتاجية العمل وقدرة القطاعات المختلفة على توليد دخل أعلى.

أما على مستوى الدخل، تشير بعض المؤشرات إلى تحسن آسفي في دخول الأسر والأجور خلال عامي 2025 و2026، مع ضرورة الحذر في اعتبار ذلك تحسناً مماثلاً في مستويات المعيشة الحقيقية. حيث صنف البنك الدولي سورية ضمن الاقتصادات منخفضة الدخل في تصنيفه للسنة المالية 2026⁽¹²⁾، تلك التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي حاجز 1175 دولار أمريكي سنوياً، بالوقت الذي لم يكن يتجاوز فيه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حاجز 830 دولار أمريكياً عام 2024⁽¹³⁾. وفي الوقت نفسه، أظهر تقرير الأمن الغذائي الأسري الصادر عن هيئة التخطيط والإحصاء ارتفاع متوسط دخل الأسر السورية بنحو 29.1% بين عامي 2024 و2025، فيما شكلت الرواتب والأجور نحو

⁽⁹⁾ UNHCR Returns to Syria Regional Update - (April - May 2026). 20 Jul 2026. <https://shorturl.at/3L0it>

⁽¹⁰⁾ إضراب عمالي في معمل فارماسير، ومعمل زنوبيا، ومعمل مدار.

⁽¹¹⁾ Syria: Labour Market Assessment Report. Danish refugee council. 17 Mar 2026. <https://shorturl.at/88yan>

⁽¹²⁾ World Bank Lists Syria Among Low-Income Economies. Enab Baladi. 30 Jun 2026. <https://shorturl.at/XfoeS>

⁽¹³⁾ البنك الدولي، تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا. مرجع سابق.

27.4% من مصادر دخل الأسر⁽¹⁴⁾. تزامن ذلك مع سلسلة من المراسيم والإجراءات الحكومية الرامية إلى زيادة رواتب وأجور العاملين، بما في ذلك المرسوم رقم 102 في حزيران 2025، والمراسيم 67 و68 و69 في آذار 2026، والرسوم 135 في أيار 2026. وتكتسب سياسة الأجور أهمية مالية واجتماعية كبيرة بالنظر إلى أن الرواتب والأجور استحوذت على نحو 41% من الانفاق العام خلال عام 2025، وفقاً لبيانات وزارة المالية السورية.⁽¹⁵⁾

التضخم والفقر: موجة تضخمية وأثار ملموسة

اتجهت الضغوط التضخمية في سورية نحو الانحسار بصورة ملحوظة عقب سقوط نظام الأسد، بعد سنوات من الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار، إذ بلغ متوسط التضخم نحو 96.5 للفترة 2020-2024 وفقاً لتقديرات البنك الدولي⁽¹⁶⁾، وبحلول نهاية عام 2025، أشار حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر حصري، إلى تباطؤ معدل التضخم لنحو 15%⁽¹⁷⁾. وفي السياق ذاته، تشير بيانات هيئة التخطيط والإحصاء إلى انخفاض المستوى العام للأسعار خلال عام 2025 بنحو 27% مقارنة بعام 2024. أسهمت عدة عوامل في تخفيف اختناقات العرض وتحسين توافر بعض السلع، بالتوازي مع الحد من التوسع النقدي الذي شكل أحد المحركات الرئيسية للتضخم خلال السنوات السابقة، ومن هذه العوامل: إزالة قيود لمفروضة على الأسواق وحركة السلع، تخفيف العقوبات والقيود الاقتصادية الخارجية، وتحسن انسيابية الواردات، إلى جانب سياسة التشديد النقدي التي اتبعتها مصرف سورية المركزي.

إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر بالوتيرة نفسها خلال عام 2026، إذ عادت الضغوط التضخمية إلى الارتفاع. فقد بلغ معدل التضخم السنوي نحو 27.5% في نيسان 2026، وفقاً لتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، الذي أشار في تقاريره إلى تحول نسبي في طبيعة الضغوط التضخمية، فبينما ارتبط التضخم خلال سنوات الصراع بصورة كبيرة بتدهور سعر الصرف، ونقص السلع، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتوسع النقدي، أصبحت الضغوط السعريّة خلال المرحلة الانتقالية مرتبطة بصورة متزايدة بارتفاع تكاليف الخدمات والمرافق العامة، وإعادة هيكلة أسعار السلع والخدمات المدعومة، وزيادة الرسوم والجبابة⁽¹⁸⁾. يضاف لما سبق، عوامل خارجية ومحلية أخرى، من بينها انعكاسات التوترات الإقليمية على أسعار وتكاليف استيراد السلع الأساسية، ولا سيما الوقود والغذاء، واستمرار قوة الطلب المحلي على عدد من السلع والخدمات، فضلاً عن الزيادات في أجور القطاع العام وما يمكن أن تولده من ضغوط إضافية على الطلب. وعليه، تبدو المؤشرات الأولية في عام 2026، بأن التضخم بدأ ينتقل تدريجياً من تضخم تقوده الاختلالات النقدية ونقص العرض، إلى مزيج أكثر تعقيداً من تضخم التكاليف، وإعادة تسعير الخدمات العامة، وضغوط الطلب.

⁽¹⁴⁾ تقرير الأمن الغذائي الأسري لعام 2025، المرحلة التاسعة. هيئة التخطيط والإحصاء السورية. <https://shorturl.at/EvmB7>

⁽¹⁵⁾ تبعاً لتحديث وزير المالية السورية، استفاد نحو 852 ألف موظف حكومي في قطاعات: الدفاع، الداخلية، الصحة، التربية والتعليم العالي، العدل، من الزيادات النوعية على الرواتب، وهؤلاء يشكلون +65% من موظفي القطاع العام. في حين استفاد نحو 114 ألف موظف من الزيادات العامة على الرواتب. منظومة الأجور والرواتب.. ندوة خاصة حول الزيادة ودورها في تحسين جودة الخدمات العامة. قناة الإخبارية السورية. يوتيوب 22 كانون الثاني 2026. <https://shorturl.at/xLQDW>

⁽¹⁶⁾ تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سورية، تقرير مجموعة البنك الدولي، حزيران 2025. <https://shorturl.at/WWmFA>

⁽¹⁷⁾ محافظ مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصري لـ CNBC عربية: التضخم تباطأ من 170% إلى 15%، موقع CNBCARABIA، 30 كانون الأول 2025.

<https://shorturl.at/JrOsE>

⁽¹⁸⁾ النشرة الشهرية لمؤشر أسعار المستهلك والتضخم في سوريا خلال نيسان 2026، المركز السوري لبحوث السياسات. نيسان 2026. <https://shorturl.at/5PJWq>

بالانتقال إلى خطوط الفقر في سورية. انعكس تجدد الضغوط التضخمية مباشرة على مستويات المعيشة وخطوط الفقر، حيث تشير تقديرات بحثية إلى ارتفاع خطوط الفقر الثلاثة في سورية (خط الفقر المدقع⁽¹⁹⁾، وخط الفقر الأدنى⁽²⁰⁾، وخط الفقر الأعلى⁽²¹⁾) بنحو 15% في المتوسط بين كانون الثاني ونيسان 2026، وفقاً للبيانات الواردة في الجدول رقم (1). يعكس هذا الارتفاع زيادة الكلفة النقدية اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية والأساسية للأسرة، وبالتالي ارتفاع عتبة الدخل المطلوبة لتجنب الوقوع في مستويات مختلفة من الفقر.

سجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وريفها، وحلب وحمص وإدلب. ويمكن تفسير جانب من هذا التفاوت المكاني بارتفاع تكاليف المعيشة في المراكز الحضرية والمناطق ذات الطلب المرتفع، ولا سيما تكاليف السكن والطاقة والنقل والخدمات الأساسية، إلى جانب الاختلافات في توافر السلع والبنية السوقية بين المحافظات. يتسق ذلك مع اتجاهات التضخم خلال الأشهر الأولى من عام 2026؛ إذ كانت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى من أبرز محركات ارتفاع تكاليف المعيشة على المستوى الوطني، بحسب بيانات المركز السوري لبحوث السياسات.

تكتسب هذه التطورات أهمية أكبر في ظل هشاشة هيكل إنفاق الأسر السورية. فوفقاً لهيئة التخطيط والإحصاء، استحوذ الغذاء على نحو 52.5% من إجمالي إنفاق الأسر خلال عام 2025⁽²²⁾، أي أن الأسر ولا سيما منخفضة الدخل، تبقى شديدة الحساسية تجاه أي ارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة والسكن؛ إذ يترك لها ارتفاع أسعار الضروريات حيزاً محدوداً لإعادة توزيع الإنفاق، دون خفض الاستهلاك أو اللجوء إلى استراتيجيات تكيف سلبية.

خط الفقر/ الشهر	كانون الثاني 26	شباط 26	آذار 26	نيسان 26
خط الفقر الأدنى	4.58 مليون ل. س	4.89 مليون ل. س	5.03 مليون ل. س	5.26 مليون ل. س
خط الفقر الأعلى	6.33 مليون ل. س	6.75 مليون ل. س	6.95 مليون ل. س	7.26 مليون ل. س
خط الفقر المدقع	2.91 مليون ل. س	3.11 مليون ل. س	3.20 مليون ل. س	3.44 مليون ل. س

جدول رقم (1): خطوط الفقر في سورية تبعاً لتقارير المركز السوري للسياسات بين شهري كانون الثاني ونيسان 2026

تتزامن هذه الضغوط المعيشية مع استمرار الاحتياجات الإنسانية على نطاق واسع. فقد قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في سورية بنحو 15.6 مليون شخص خلال عام 2026، بانخفاض يقارب 6.5% مقارنة بعام 2025⁽²³⁾. على الرغم من أن هذا الانخفاض يمثل مؤشراً إيجابياً نسبياً، فإن حجم الاحتياجات لا يزال مرتفعاً للغاية، ولا سيما في ظل محدودية سوق العمل وشبكات الحماية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، على تعويض الانخفاض في المساعدات الخارجية. إذ لم يتجاوز التمويل المتاح للنداء الإنساني الخاص بسورية حاجز 900 مليون دولار أمريكي من أصل 2.11 مليار دولار أمريكي مطلوبة، أي ما يعادل أقل من 40% من الاحتياجات التمويلية

⁽¹⁹⁾ مؤشر على الحرمان من الغذاء.

⁽²⁰⁾ مؤشر على عدم تغطية تلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

⁽²¹⁾ مؤشر بخصوص معدل الفقر الإجمالي.

⁽²²⁾ تقرير الأمن الغذائي الأسري لعام 2025، المرحلة التاسعة 2025. هيئة التخطيط والإحصاء السورية. <https://shorturl.at/NGYWN>

⁽²³⁾ SYRIAN ARAB REPUBLIC HUMANITARIAN NEEDS AND RESPONSE PLAN. OCHA. 04 Apr 2026. <https://shorturl.at/R5tQ7>

المقدرة، لتساهم فجوة التمويل هذه في تقليص قدرة المنظمات الإنسانية على المحافظة على مستويات الدعم السابقة، بما في ذلك خفض برنامج الأغذية العالمي لمساعداته للنصف اعتباراً من أيار 2026⁽²⁴⁾، ليرز نقص التمويل الإنساني بوصفه عاملاً إضافياً يزيد من هشاشة الأسر.

الميزان التجاري: استيراد متنامٍ وشركاء تجاريون جدد

شهدت التجارة الخارجية السورية توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025 والنصف الأول من عام 2026، مدفوعة بإعادة فتح الأسواق، وتخفيف القيود على حركة التجارة، وارتفاع الطلب المحلي على السلع والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج. إلا أن هذا التوسع اتسم باستمرار هيمنة الواردات على هيكل التجارة الخارجية، بما يعكس محدودية القدرة التصديرية للاقتصاد السوري مقابل ارتفاع احتياجات السوق المحلية خلال المرحلة الانتقالية.

خلال عام 2025، تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للمنافذ والجمارك إلى بلوغ إجمالي وزن البضائع المستوردة والمصدرة نحو 14.47 مليون طن، توزعت بين 12.21 مليون طن من الواردات، بما يعادل نحو 84% من الإجمالي، و2.26 مليون طن من الصادرات، أو نحو 16%.⁽²⁵⁾ يعكس ذلك فجوة كبيرة بين حركة الاستيراد والتصدير، تتسق مع ارتفاع الطلب المحلي على الغذاء والطاقة والمواد الاستهلاكية والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، في مقابل استمرار التحديات التي تحد من قدرة القطاعات الإنتاجية المحلية على التوسع والتصدير.

تشير بيانات النصف الأول من عام 2026 إلى تسارع إضافي في حركة التجارة الخارجية، ولا سيما الواردات، فقد بلغ وزن البضائع المستوردة نحو 16.53 مليون طن (89%)، مقابل نحو 2.04 مليون طن من الصادرات (11%)⁽²⁶⁾، ليتجاوز بذلك وزن الواردات خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026 وحده أرقام عام 2025 بنحو 35%. بالمقابل، بلغ وزن البضائع المصدرة خلال النصف الأول من عام 2026 حوالي 2.044.096 طن، أي ما يعادل نحو 90% من إجمالي وزن الصادرات المسجل خلال كامل عام 2025، ما يرجح في حال استمرار الاتجاه نفسه خلال النصف الثاني من العام، تجاوز الصادرات لمستويات العام السابق. ينبغي قراءة هذا التحسن بحذر، إذ يرتبط جانب منها بصادرات المواد الأولية والسلع منخفضة التصنيع، بما فيها الفوسفات والنفط الخام ومشتقات الطاقة سواء من سورية أو ترانزيت كما في مثال النفط وزيت الوقود العراقي. بالتالي، فإن ارتفاع وزن الصادرات قد لا يعكس بالضرورة تحسناً مماثلاً في القيمة المضافة المحلية، أو القدرة التنافسية للمنتجات السورية.

على مستوى الشركاء التجاريين، تكشف بيانات عام 2025 بأن تركيا والصين والمملكة العربية السعودية، هي الدول ذات القيم الأعلى من ناحية قيمة صادراتها إلى سورية.⁽²⁷⁾ استمر هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً خلال النصف الأول من عام 2026. فقد بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى سورية نحو 670 مليون دولار خلال النصف الأول من العام، متجاوزة

⁽²⁴⁾ رغم عودة 1.7 مليون لاجئ.. الأمم المتحدة تحذر من أزمة تمويل في سوريا، الجزيرة، 22 تموز 2026. <https://shorturl.at/jssV2>

⁽²⁵⁾ الهيئة العامة للمنافذ والجمارك خلال 2025.. خطوات نوعية لإدارة الحدود وتنظيم التبادل التجاري، سانا، 19 كانون الثاني 2026. <https://shorturl.at/qP756>

⁽²⁶⁾ سوريا.. نحو 24.5 مليون طن بضائع منقولة خلال النصف الأول من 2026، الاقتصاد اليوم، 23 تموز 2026. <https://shorturl.at/wSji>

⁽²⁷⁾ Analysis: Surge of Imports in 2025. Syria report. 17 Feb 2026 <https://shorturl.at/lep8a>

بالفعل القيمة المسجلة خلال كامل عام 2025 وفق البيانات المتاحة⁽²⁸⁾، كما ارتفعت الصادرات التركية إلى سورية بنحو 26.4% خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، لتتجاوز قيمتها 1.28 مليار دولار.⁽²⁹⁾ أيضاً، مما يلحظ ارتفاع الصادرات الأردنية إلى سورية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 بنحو 39%، من قرابة 90 مليون دينار أردني إلى نحو 125 مليون دينار⁽³⁰⁾. وفي الاتجاه نفسه، ارتفعت قيمة الصادرات السعودية إلى سورية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام بنحو 77%، من قرابة 504 ملايين ريال سعودي إلى نحو 891 مليون ريال.⁽³¹⁾

تكشف هذه المؤشرات عن ثلاث اتجاهات رئيسية في التجارة الخارجية السورية خلال المرحلة الانتقالية على صعيد الواردات أولها؛ التعافي السريع في حركة التجارة وتدفقات السلع بعد سنوات من القيود والعزلة الاقتصادية؛ وثانيها، استمرار الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب الاستهلاكي والإنتاجي المحلي؛ وثالثها، إعادة تشكل الخريطة الجغرافية للتجارة السورية من خلال تنامي العلاقات التجارية مع تركيا والصين ودول الجوار والأسواق الخليجية. كذلك تبرز إحصائيات الواردات وطبيعتها واقعية مقولات الأداء الإيجابي لقطاع البناء والتشييد خلال عام 2025، مستدلاً عليه بالارتفاع في قيمة مستوردات الحديد والصلب ومواد البناء بين عامي 2024-2025، بنسبة 81%.⁽³²⁾

على صعيد الصادرات، تجاوزت قيمة الصادرات السورية مليار دولار أمريكي خلال عام 2025، في مؤشر أولي على بداية استعادة جزء من النشاط التصديري بعد سنوات من القيود التجارية والعقوبات واضطراب سلاسل الإنتاج والتجارة. جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بين أسواق الصادرات السورية بقيمة بلغت نحو 218 مليون دولار أمريكي، تلتها الأردن بنحو 118 مليون دولار، ثم مصر بنحو 110.3 مليون دولار. وبالمقابل، سجلت الصادرات السورية إلى عدد من الأسواق الأخرى، من بينها تركيا وصربيا وإسبانيا والبحرين ولبنان، تراجعاً خلال الفترة نفسها.⁽³³⁾

تظهر البيانات المتاحة لعام 2026 استمرار هذا الاتجاه، وإن بصورة متفاوتة بين الأسواق. فقد ارتفعت قيمة الصادرات السورية إلى المملكة العربية السعودية بنحو 17% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، من قرابة 375 مليون ريال سعودي خلال الفترة المقابلة من عام 2025 إلى نحو 438 مليون ريال، بما يعزز موقع السوق السعودية كإحدى أهم الوجهات للصادرات السورية. كما تشير البيانات المتاحة إلى تحسن الصادرات السورية إلى السوق المصرية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، حيث ارتفعت قيمتها من 30132 مليون جنيه مصري خلال الفترة بين كانون الثاني ونيسان 2025 إلى 34768 مليون جنيه للفترة نفسها من عام 2026.⁽³⁴⁾ في المقابل، سجلت الصادرات السورية إلى الأردن تراجعاً بنحو 50% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026، من قرابة 34 مليون دينار أردني خلال الفترة المقابلة من عام

⁽²⁸⁾ Breakdown of Syrian Imports from China (2025-2026). 04 Aug 2026. <https://shorturl.at/idQCs>

⁽²⁹⁾ الصادرات التركية إلى سوريا تتجاوز 1.28 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، تلفزيون سوريا. 26 تموز 2026. <https://shorturl.at/Hx9zi>
⁽³⁰⁾ الإحصاءات العامة: نمو الصادرات الوطنية بنسبة 5.8% خلال الخمسة أشهر الأول من عام 2026، دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. 23 تموز 2026.

<https://shorturl.at/ptkAa>

⁽³¹⁾ الهيئة العامة للإحصاء، التجارة الدولية للسلع، <https://shorturl.at/jnlZU>

⁽³²⁾ Chart: Syria's Imports of Building Materials (2025). Syria report. 23 Jun 2026. <https://shorturl.at/GDx4n>

⁽³³⁾ Radiography of the Increase in Syrian Exports in 2025. Syria Report. 09 Jun 2026. <https://shorturl.at/aecnt>

⁽³⁴⁾ التجارة الخارجية (النشرة الشهرية)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. <https://shorturl.at/gMFDA>

2025 إلى نحو 17 مليون دينار⁽³⁵⁾. ويكتسب هذا التراجع أهمية خاصة بالنظر إلى الموقع الجغرافي للأردن، ودوره كسوق مجاورة وممر محتمل للصادرات السورية باتجاه أسواق الخليج.

بصورة عامة، تكشف هذه المؤشرات الأولية عن تعاف تدريجي، لكنه غير متوازن، في النشاط التصديري السوري. فمن جهة، تبرز فرص متنامية لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الخليجية والعربية، مدفوعة بتحسين العلاقات الاقتصادية وتخفيف القيود على التجارة وإعادة تنشيط قنوات النقل والتبادل التجاري. ومن جهة أخرى، يشير تفاوت أداء الصادرات بين الأسواق إلى استمرار تحديات تتعلق بالقدرة التنافسية للمنتجات السورية، وكلف الإنتاج والنقل، والمواصفات والمعايير، والإجراءات الجمركية، والبنية التحتية اللوجستية. وعليه، فإن التحدي خلال المرحلة المقبلة لا يقتصر على زيادة القيمة الإجمالية للصادرات، وإنما يمتد إلى تنوع قاعدة المنتجات والأسواق التصديرية، وزيادة حصة السلع المصنعة والمنتجات ذات القيمة المضافة، وتعزيز قدرة المنتجين السوريين على الاندماج المستدام في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يحول التعافي الأولي في حركة الصادرات إلى أحد محركات التعافي الإنتاجي وتوليد فرص العمل وتوفير مصادر أكثر استدامة للنقد الأجنبي.

سعر الصرف والإنفاق العام

شهدت السياسة النقدية السورية تحولاً مهماً مع بدء تنفيذ المرسوم التشريعي رقم 293 الصادر في كانون الأول 2025، والمتعلق بإطلاق العملة السورية الجديدة. وفي كانون الثاني 2026، بدأت عملية استبدال العملة وسحب الأوراق النقدية القديمة من التداول، والتي قُدرت قيمتها بنحو 42 تريليون ليرة سورية (ما يعادل حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي، باحتساب سعر صرف قدره 12,200 ليرة للدولار). وعلى الرغم من أن الجدول الزمني الأولي قد حدد مدة 90 يوماً لاستكمال عملية الاستبدال، فقد مُدّدت المهلة ثلاث مرات بين آذار وتموز 2026، بما يعكس حجم التحديات الفنية واللوجستية والمؤسسية المرتبطة بعملية بهذا الحجم. تزامنت عملية استبدال العملة مع تغير في قيادة مصرف سورية المركزي، إذ تم تعيين صفوت رسلان حاكماً للمصرف المركزي خلفاً لعبد القادر حصريّة، بموجب المرسوم الجمهوري رقم 99 لعام 2026. وبذلك، انتقلت مسؤولية استكمال عملية استبدال العملة وإدارة السياسة النقدية إلى الإدارة الجديدة للمصرف المركزي. وعلى مستوى سوق الصرف، لم تؤدِ الإجراءات النقدية حتى منتصف العام إلى إنهاء الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، كما تعرضت الليرة لضغوط متجددة أمام الدولار. فبين كانون الثاني وحزيران 2026، ارتفع سعر الدولار وفق النشرة الرسمية لمصرف سورية المركزي من نحو 11,055 ليرة إلى 12,200 ليرة، بما يعادل انخفاضاً في قيمة الليرة بنحو 9.4%. أما في السوق الموازية، ارتفع متوسط سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية من نحو 11,883 ل.س في كانون الثاني إلى 13,953 ل.س في حزيران⁽³⁶⁾، بما يعادل تراجعاً في قيمة الليرة بنحو 14.8%.

⁽³⁵⁾ نمو الصادرات الوطنية بنسبة 5.8% خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2026، دائرة الإحصاءات العامة. <https://shorturl.at/5QOGk>

⁽³⁶⁾ أداة تعقب السوق السوداء والرسمية لأسعار الصرف، مجموعة كرم الشعار الاستشارية. <https://shorturl.at/rqdeM>

يعكس استمرار الضغوط على سعر الصرف مجموعة من الاختلالات الهيكلية، في مقدمتها ضعف القدرة الإنتاجية المحلية، ومحدودية موارد النقد الأجنبي، واتساع الطلب على الدولار لتمويل الواردات، ولا سيما مع التسارع الكبير في حركة الاستيراد خلال النصف الأول من عام 2026. ومن ثم، فإن استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط سيعتمد بدرجة أكبر على قدرة الاقتصاد على توليد موارد مستدامة من النقد الأجنبي من خلال الصادرات والاستثمار والتحويلات وتدفقات رأس المال، وليس على الإجراءات النقدية وإدارة السيولة وحدهما.

على صعيد المالية العامة، تكشف المقارنة بين موازنتي عامي 2025 و2026، عن تحول واضح من سياسة مالية انكماشية نسبياً إلى توسع ملحوظ في حجم الإنفاق العامة. حيث ارتفعت الإيرادات العامة من نحو 3.49 مليارات دولار عام 2025 إلى 8.72 مليارات دولار عام 2026، أي بنحو 150%، في حين ارتفعت النفقات من نحو 3.45 مليارات دولار إلى 10.52 مليارات دولار، أي بما يقارب 205%. بينما سجلت موازنة عام 2025 فائضاً محدوداً بلغ نحو 46 مليون دولار، في سياق اتسم بضبط شديد للإنفاق، وتراجع الدعم والاستثمار العام، تحولت موازنة عام 2026 إلى عجز مقدر بنحو 1.8 مليار دولار. وبحسب التوجهات الحكومية المعلنة، يُفترض تمويل الاحتياجات المالية، عند الضرورة، من خلال أدوات تمويل محلية، بما فيها الصكوك السيادية الإسلامية⁽³⁷⁾، مع تجنب التمويل النقدي المباشر للعجز عبر مصرف سورية المركزي والحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.⁽³⁸⁾

يشكل هذا التحول اختباراً مهماً للسياسة المالية؛ فمن جهة، تحتاج مرحلة التعافي وإعادة الإعمار إلى زيادة الإنفاق العام لاستعادة الخدمات وإصلاح البنية التحتية وتنشيط النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى، يتعين احتواء مخاطر العجز والتضخم والحفاظ على استدامة المالية العامة. وفي هذا السياق، سيكون التحدي الرئيسي هو نوعية الإنفاق الإضافي وليس حجمه فقط. تظهر الأرقام استمرارية الانفاق الجاري على حساب الاستثماري، بوقت تقتضي فيه مرحلة ما بعد النزاع التوسع في الانفاق الاستثماري لإعادة تنشيط الاقتصاد. كذلك تكشف أرقام 2026 أن ثلث الموازنة مخصص للأمن والدفاع، أي أن الانفاق العام محكوم بأولويات الأمن والدفاع.

في جانب الإيرادات، تكشف موازنة 2026 عن إعادة تشكيل واضحة لمصادر تمويل الخزينة العامة. إذ تراجعت الحصة النسبية للضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية من نحو 70% من الإيرادات العامة عام 2025 إلى 50.5% عام 2026، إلا أن هذا الانخفاض النسبي لا يعني تراجع الإيرادات الضريبية بالقيمة المطلقة؛ إذ ارتفعت من نحو 2.4 مليار دولار إلى نحو 4.4 مليارات دولار خلال الفترة نفسها. يعود انخفاض الوزن النسبي للضرائب بصورة أساسية إلى النمو الأسرع في مصادر إيرادات أخرى، وفي مقدمتها إيرادات قطاع النفط، التي ارتفعت حصتها من نحو 2% عام 2025 إلى قرابة 28% عام 2026، بالتزامن مع توسع سيطرة الحكومة المركزية على حقول ومنشآت الطاقة. كما ارتفعت مساهمة الإيرادات الناجمة عن بدلات وخدمات واستثمار أملاك الدولة من نحو 13% عام 2025 إلى 21.6% عام 2026. تشير هذه التحولات إلى تحسن قدرة الحكومة على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد النسبي على الضرائب والرسوم، لكنها تطرح

⁽³⁷⁾ سوريا تعول على الديون المحلية.. وهذه أولويات الإعمار والاستثمار، الشرق، 03 شباط 2026. <https://shorturl.at/ng3PJ>

⁽³⁸⁾ حاكم المركزي: بتوجيه من الرئيس الشرع لن تلجأ إلى الديون الخارجية، الإخبارية السورية. 04 تموز 2025. <https://shorturl.at/I0K0D>

في الوقت ذاته، تساؤلات بشأن استدامة هذا الهيكل على المدى المتوسط، لا سيما مع اعتماد المالية العامة أكثر على إيرادات النفط والموارد الطبيعية والأصول العامة. لذلك، تظل عملية توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال، وتطوير الإدارة الضريبية والجمركية، ضرورة لبناء قاعدة إيرادات مستقرة وقابلة للاستدامة.

أما الدين العام، فتظل تقديراته محاطة بدرجة مرتفعة من عدم اليقين نتيجة تعدد مصادر البيانات وعدم وضوح الوضع القانوني لبعض الالتزامات الخارجية الموروثة عن نظام الأسد. فقد قدر البنك الدولي ارتفاع الدين الخارجي السوري من 5 مليارات دولار أمريكي عام 2011 إلى نحو 22.3 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2024، بالوقت الذي ارتفع الدين الحكومي المحلي من نحو 20% من الناتج المحلي عام 2011 إلى قرابة 24% نهاية آذار 2025، بما يعادل 5 مليارات دولار أمريكي.⁽³⁹⁾ في المقابل، قدر وزير المالية السوري حجم الديون الخارجية بنحو 4.5 مليارات دولار، من دون احتساب الالتزامات تجاه روسيا وإيران⁽⁴⁰⁾، ولا ينبغي قراءة الفارق بين التقديرين بوصفه اختلافاً رقمياً فحسب، بل باعتباره انعكاساً لاختلاف نطاق تعريف الدين والالتزامات التي يتم الاعتراف بها واحتسابها. ومن ثم، فإن تحديد الحجم الفعلي للدين العام يتطلب عملية شاملة لحصر الالتزامات والتحقق منها وتحديد وضع الديون الموروثة، ولا سيما تجاه الدائنين الخارجيين. بصورة عامة، تكشف التطورات النقدية والمالية خلال النصف الأول من عام 2026، انتقال السياسة الاقتصادية من إدارة الندرة وضبط الإنفاق إلى إدارة تحديات التعافي والتوسع المالي. إذ توسعت الموازنة العامة وتحسنت الإيرادات وتنوعت مصادرها، بالتوازي مع إصلاحات نقدية وإعادة تنظيم العملة، إلا أن استمرار الضغوط على سعر الصرف، واتساع العجز، وهيمنة الإنفاق الجاري والأمني، وعدم اليقين المحيط بالدين العام، تظل عوامل تحد من قدرة هذه التحولات على توفير أساس مستدام للتعافي الاقتصادي، ليكون التحدي الرئيسي في المرحلة المقبلة تحويل التوسع المالي إلى إنفاق استثماري وإنتاجي قادر على توسيع القاعدة الاقتصادية وتوليد الإيرادات وفرص العمل والنقد الأجنبي، مع المحافظة في الوقت نفسه على الاستقرار النقدي والمالي.

خلاصة تحليلية

عقب سنوات من الانكماش الاقتصادي وتآكل القاعدة الإنتاجية وتشظي الاقتصاد السوري، بدأت تظهر مؤشرات على استعادة بعض قطاعات الاقتصاد عافيتها، مدفوعة بالانفتاح الخارجي، وارتفاع الطلب المحلي، وزيادة الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، يبقى التعافي غير المتوازن قطاعياً سمة رئيسية للمرحلة الراهنة؛ إذ يتركز النشاط بصورة أكبر في قطاعات البناء والتشييد والتجارة والنقل والاتصالات والطاقة، في حين لا تزال قطاعات إنتاجية رئيسية تواجه قيوداً هيكلية تحد من قدرتها على التعافي. وفي الوقت نفسه، تشير توقعات النمو المرتفعة لعام 2026 إلى إمكانية حدوث تحول ملموس في مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن محدودية البيانات الرسمية وتباين التقديرات تحولان دون تقييم دقيق لحجم هذا التحول، ومصادره، وتركيبته القطاعية، ومدى استدامته.

⁽³⁹⁾ البنك الدولي، تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا، 07 تموز 2025، مرجع سابق.

⁽⁴⁰⁾ سوريا تعول على الديون المحلية.. وهذه أولويات الإعمار والاستثمار، الشرق، مرجع سابق.

يشكل سوق العمل أحد أبرز نقاط الضعف في مسار التعافي الاقتصادي. فعلى الرغم من تحسن مستويات الدخل الاسمية وارتفاع الأجور في بعض القطاعات التي تشهد طلباً متنامياً على العمالة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، فيما يفتقر نحو 83% من العمالة إلى التنظيم والحماية، وتبقى مشاركة النساء في سوق العمل دون 15%. كما يعكس انتقال العمالة من القطاعات الإنتاجية باتجاه الأنشطة الخدمية جانباً من التحولات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد السوري. ومع استمرار عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية، تزايد الضغوط على سوق عمل لا يزال محدود القدرة على توليد فرص عمل كافية ولائقة، ما يجعل التشغيل أحد الاختبارات الأساسية لقدرة النمو الاقتصادي المتوقع على التحول إلى تعافٍ اجتماعي أوسع.

تكشف العلاقة بين التضخم والفقر والدخل عن تحدٍ موازٍ؛ إذ لم يترجم ارتفاع الأجور والدخل الاسمية بالكامل إلى تحسن مماثل في القوة الشرائية ومستويات المعيشة. وبعد انحسار الضغوط التضخمية خلال عام 2025، عادت الأسعار للارتفاع خلال الأشهر الأولى من عام 2026، بالتزامن مع ارتفاع خطوط الفقر وزيادة تكاليف السكن والطاقة والخدمات الأساسية. وتزداد هشاشة الأسر في ظل استحواذ الغذاء على أكثر من نصف إنفاقها. وعليه، فإن تقييم نجاح التعافي الاقتصادي ينبغي ألا يستند إلى نمو الناتج والتجارة والإيرادات العامة فحسب، وإنما إلى قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل لائقة، وزيادة الدخل الحقيقية، وتحسين القوة الشرائية، والحد من هشاشة الأسر.

يمثل التوسع في التجارة الخارجية أحد أكثر اتجاهات التعافي وضوحاً خلال عام 2025 والنصف الأول من عام 2026. فقد تجاوز وزن الواردات خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026 مستواه المسجل خلال كامل عام 2025 بنحو 35%، مدفوعاً بفتح الأسواق والمعايير الحدودية، واستعادة الروابط التجارية الخارجية، وارتفاع الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج. ويمكن تفسير جزء من هذا النمو بطبيعة احتياجات اقتصاد خارج من نزاع طويل ويعاني تدهوراً في قدراته الإنتاجية، إلا أن استمرار نمو الواردات بوتيرة تفوق الصادرات قد يؤدي إلى اتساع العجز التجاري وزيادة الطلب على النقد الأجنبي، بما يعيد توليد الضغوط على سعر الصرف والأسعار المحلية. وبالتوازي، تشير المؤشرات إلى إعادة تشكيل شبكة العلاقات التجارية السورية مع تنامي المبادلات مع تركيا والصين والسعودية والأردن. أما الصادرات، فتبدو مؤشرات عام 2026 واعدة من حيث إمكانية تجاوز مستويات العام السابق، وإن كان جانب مهم منها مدفوعاً بصادرات المواد الأولية والموارد الطبيعية، مثل الفوسفات والنفط الخام ومشتقات الطاقة. كما يتباين أداء الصادرات السورية بحسب الأسواق؛ فبينما واصلت نموها في السوقين السعودية والمصرية، سجلت تراجعاً ملحوظاً في السوق الأردنية. ومن ثم، فإن التحدي لا يتمثل في زيادة الصادرات كمياً فقط، وإنما في رفع القيمة المضافة للصادرات، وتنويع المنتجات والأسواق، وربط التعافي التجاري باستعادة القدرة الإنتاجية المحلية.

أما على المستوى النقدي، فقد تراجعت قيمة الليرة السورية بنحو 10-15% بين كانون الثاني وحزيران 2026، بحسب السوق المستخدمة في القياس، مع استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية. ويأتي ذلك في ظل ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات، وضعف القاعدة التصديرية، ومحدودية مصادر النقد الأجنبي. ويشير ذلك إلى

أن استقرار سعر الصرف سيظل مرتبطاً، إلى جانب السياسة النقدية، بقدرة الاقتصاد الحقيقي على زيادة الإنتاج والصادرات وجذب الاستثمار وتوليد تدفقات مستدامة من العملات الأجنبية.

بالمقابل، شهدت السياسة المالية توسعاً كبيراً خلال عام 2026؛ إذ ارتفعت الإيرادات والنفقات العامة بصورة ملحوظة مقارنة بعام 2025. ويكشف هيكل الإيرادات عن ارتفاع مساهمة القطاع النفطي وإيرادات استثمار أملاك الدولة، بالتزامن مع استعادة الحكومة المركزية السيطرة على حقول ومنشآت النفط والغاز في شمال شرق سورية وإعادة تقييم بدلات استثمار أملاك الدولة. وقد أسهم ذلك في تنويع مصادر الإيرادات العامة، لكنه يزيد في الوقت نفسه من أهمية إدارة مخاطر الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية والأصول العامة، باعتبارها مصادر قد تتسم بالتقلب أو محدودية الاستدامة. وعلى جانب الإنفاق العام، ارتفعت النفقات العامة بنحو 205% في موازنة 2026 مقارنة بعام 2025، فيما استحوذ الأمن والدفاع على نحو ثلث الموازنة، بما يعكس أولوية إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية وتثبيت الاستقرار في مرحلة انتقالية وفي محيط إقليمي مضطرب. وفي الوقت نفسه، يستمر الإنفاق الجاري في الهيمنة على حساب الإنفاق الاستثماري، وهو ما يطرح مفارقة أساسية أمام السياسة المالية: فمرحلة التعافي تتطلب زيادة الإنفاق العام، لكن أثر هذا التوسع سيظل محدوداً إذا لم تتجه حصة أكبر منه نحو البنية التحتية والطاقة والخدمات والاستثمارات العامة، القادرة على تحفيز الإنتاج والاستثمار الخاص وخلق فرص العمل.

بصورة عامة، تكشف مؤشرات النصف الأول من عام 2026، عن انتقال الاقتصاد السوري من مرحلة إدارة الانكماش والندرة إلى مرحلة تعافٍ أولي تحت الاختبار تقوده؛ إعادة فتح الأسواق، وعودة الطلب، والتوسع المالي، وتحسن النشاط في عدد من القطاعات. إلا أن هذا التعافي لا يزال هشاً وغير متوازن؛ إذ يتزامن نمو التجارة والإنفاق والنشاط الخدمي مع ضعف القاعدة الإنتاجية، وارتفاع البطالة، وتجدد الضغوط التضخمية، واتساع الاعتماد على الواردات، واستمرار الضغوط على سعر الصرف. ومن ثم، فإن الاختبار الحقيقي خلال المرحلة المقبلة لن يكون بتحقيق معدلات نمو مرتفعة بحد ذاتها، وإنما تحويل هذا النمو إلى تعافٍ إنتاجي واسع القاعدة قادر على توليد فرص العمل، وزيادة الدخل الحقيقية، وتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة، وتوسيع الاستثمار، وتحسين مستويات معيشة الأسر بصورة مستدامة.

